**المحور الثاني: المنهج الوصفي وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:**

إذا أراد الباحث دراسة أي حادثة أو ظاهرة أو سلوك ما، فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة أو السلوك محل أو موضوع الدراسة والبحث تبعا لمنهج علمي معين[[1]](#footnote-2) وهو المنهج الوصفي وعليه ماهو مدلول هذا المنهج وماهي أهم تطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية؟

وفي دراستنا لهذا المنهج سنتطرق إلى تعريفه، أهدافه، اسسه، مراحله أو خطواته، أساليبه، تقديره وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية على النحو التالي:

**أولا: مفهوم المنهج الوصفي:**

إن المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقعة أو الظاهرة كما توجد في أرض الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كمياً[[2]](#footnote-3)، وحتى تتضح أكثر معالم هنا المنهج لابد من دراسة تعريفه وأهميته وأسسه، وهذا ما سيأتي بيانه في العناصر التالية:

1. **تعريف المنهج الوصفي:**

الوصف لغة، وأدباً هو نقل صورة العالم الخارجي أو العالم الداخلي من خلال الألفاظ والعبارات والتشابه والاستعارات التي تقوم مقام الألوان لدى الرسام والنغم لدى الموسيقى، أما الوصف علميا فيذكر خصائص ماهو كائن ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وعليه فالوصف رصد حال أي شيء.

* من بين التعاريف التي قدمت للمنهج الوصفي: " بأنه طريقه من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي، للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة"، بمعنى هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة[[3]](#footnote-4).
* وعُرف المنهج الوصفي لذلك: "بأنه طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتعليل وتركيب المعطيات النظرية، والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية، توظف في السياسات الاجتماعية، بهدف إصلاح مختلف الأوضاع المجتمعية"[[4]](#footnote-5).
* وعُرف أيضا: "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين"[[5]](#footnote-6)، باستقراء هذه التعاريف يمكن القول بأن المنهج الوصفي هو ذلك الأسلوب العلمي، الذي يعتمد على وصف وذكر خصائص الظاهرة أو الحادثة أو السلوك المدروس وصفاً خارجياً ظاهرياً سواء بطريقة كمية أو كيفية.
1. **أهداف المنهج الوصفي:**

إن المنهج الوصفي مرتبط منذ ظهوره بدراسة المشكلات المطروحة في مجال العلوم الإنسانية أو الاجتماعية ولا يزال أكثر استخداما حتى الآن نتيجة لصعوبة استخدام المنهج التجريبي في هذه العلوم، كما ان اهداف هذا المنهج وطبيعة هذا النوع من العلوم ومن بين أهم هذه الأهداف ما يلي:

* جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة أو حادثة أو سلوك موجود فعلا في مجتمع ما.
* تحديد وضبط المشكلات الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.
* إجراء مقارنات وتقييم لبعض الظواهر والسلوكات.
* تحديد ردة فعل الأفراد اتجاه مشكلة ما، والاستفادة من خبراتهم ووجهات نظرهم لوضع خطط مستقبلية واتخاذ القرارات مناسبة في مشكلات متشابهة.
* إيجاد العلاقات والروابط بين الظواهر.
* أن المنهج الوصفي لا يهدف فقط إلى وصف الظواهر أو الواقع كما هو بل يسعى إلى الوصول إلى استنتاجات ومعلومات تفيد وتساهم في فهم الواقع وتطويره[[6]](#footnote-7).

وعليه يمكن القول بأن المنهج الوصفي يسعى عموماً إلى تحقيق أهداف البحث العلمي وهي فهم الماضي والتحكم في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

1. **أسس البحوث الوصفية:**

ترتكز البحوث الوصفية أو بمعنى آخر تستند البحوث المنجزة وفقا للمنهج الوصفي على أساسين إثنين هنا: التجريد والتعميم.

* **التجريد:** إن التجريد عمل علمي، يقصد به عزل وانتقاء مظاهر معينة من مجتمع كلي، حتى يمكن تمييز خصائص أو صفات الظاهرة تتصف بالتعقيد والتداخل الأمر الذي يمكن الباحث من مراقبة تلك الظواهر على مختلف صورها وحالاتها الطبيعية[[7]](#footnote-8).
* **التعميمّ:** إن التعميم عملية عكسية للتجريد بمعنى أن التعميم يُمكن من استخلاص أحكام تصدق على مختلف المجموعات أو الفئات المكونة للظاهرة المبحوثة حتى تم تصنيف هذه الظواهر أو المجموعات على أساس معيار مميز، والتعميم قد يكون شاملا فيسبق بكلمة كل أو جميع أو لا أحد، وقد يكون جزئيا فيسبق بكلمة بعض، أو جزء، وبالتعميم نصل بما استقر أناه ّإلى ما لم نستقرؤه[[8]](#footnote-9).

**ثانيا: مراحل وخطوات المنهج الوصفي:**

إن البحوث القانونية الوصفية أو المنجزة وفقا للمناهج الوصفي، تتم عادة تبعا لمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الاستكشاف والصياغة ومرحلة التشخيص والوصف المعمق[[9]](#footnote-10)، أما عن خطوات المنهج الوصفي فهي لا تختلف عموماً عن مراحل بقية المناهج العلمية الأخرى وهذا ما ستأتي توضيحه في العنصرين التاليين:

1. **مراحل البحث الوصفي:**

يتم إنجاز وإعداد أي بحث قانوني وصفي وفقا لخطوتين أساسيتين هما:

1. **مرحلة الاستكشاف والصياغة:**

معظم الأبحاث والدراسات تهدف إلى استطلاع مجال معين للبحث الاجتماعي أو الإنساني بهما بما فيه العلوم القانونية، أو تسعى إلى صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة لاحقة، كما قد تهدف هذه الدراسات إلى تحقيق أهداف أو وظائف أخرى مثل توضيح بعض المفاهيم أو تحديد أولويات المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث، أو تجميع معلومات وبيانات حول الإمكانيات العملية لإجراء بحث أو دراسة عن مواقف الحياة الفعلية أو الواقعية أو العملية، أو ضبط أهم المشكلات التي تؤرق الناس المتعلقة بحياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

تستند الدراسات الكشفية إلى إجراءات منهجية محددة تتكامل في وحده واحدة لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية أو الكشفية تتمثل هذه الإجراءات المنهجية في ما يلي:

* تجميع وتلخيص تراث العلوم الاجتماعية ومختلف الميادين المتصلة بمشكلة البحث.
* استشارة الأفراد ذوي الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة المراد دراستها.
* تبسيط وتفكيك أو تحليل بعض الحالات والأوضاع التي توضح المشكلة وتلقي مزيداً من الضوء عليها[[10]](#footnote-11).
1. **مرحلة التشخيص والوصف المعمق:**

في هذه المرحلة من البحوث الاجتماعية الوصفية، يتم وصف الخصائص المختلفة وتجميع كل المعلومات بوصف دقيق لكل جوانب الموضوع المبحوث وأبعاده أو حول موقف اجتماعي معين[[11]](#footnote-12) ، فتستطيع مثلا تصور الخصائص الدوافع الاجرامية لحي من الاحياء حينما نحل على كافة المعطيات والبيانات حول هذا الحي مثل الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة بالحي كحالات الطلاق، جرائم المخدرات، أعمال العنف، إحصاء الجرائم في هذا الحي، وغيرها من العوامل الجرمية إضافة إلى بعض الأعمال الأخرى كالمستوى التعليمي، نسبة البطالة، عامل السن، التدين والبطالة والانحلال الخلقي، إضافة إلى نوعية الخدمات المتوفرة في هذا الحي كالسكن والصحة، التزود بالماء والغاز والكهرباء وغيرها من الخدمات الاجتماعية وتطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح الدراسات الوصفية التشخيصية، شريطة عدم الانطلاق من فروض مسبقة.

1. **خطوات المنهج الوصفي:**

المنهج الوصفي هو أحد أساليب البحث العلمي القانوني لذلك يسير الباحث على نفس خطوات البحث العلمي عموماً والتي تبدأ بتحديد المشكلة ثم وضع الفروض وبعدها اختبار صحة هذه الفروض وأخيرا الوصول إلى نتائج وتعميمات، غير أن طبيعة الدراسة الوصفية تتطلب مزيدا من الخطوات المتعلقة بطبيعة البحوث الوضعية والمتمثلة فيما يلي:

1. الشعور بالمشكلة البحثية وذلك بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات حولها والتي تساعد في ضبطها.
2. تحديد الإشكالية التي يريد الباحث دراستها وصياغتها في شكل سؤال أو أكثر.
3. وضع فرضيات أو مجموعة من الفروض كحلول مبدئية للمشكلة موضوع الدراسة، يتجه من خلالها
4. تحديد أدوات البحث العلمي القانوني والتي يمكن توظيفها للحصول على المعلومات الكافية والجيدة كالملاحظة، الاستبيان، المقابلة والعينة وذلك وفقا لطبيعة إشكالية البحث وفروضه.
5. اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة وكيفية اختيارها أسيلوب أو طريقة انتقائها.
6. القيام بجمع المعلومات بطريقة منظمة ودقيقة.
7. استخلاص النتائج وتنظيما وتصنيفها[[12]](#footnote-13).

**ثالثا: أساليب المنهج الوصفي:**

يقصد بها أنماط الأبحاث أو الدراسات الوصفية[[13]](#footnote-14) بمعنى أشكالها وصورها أو أنواعها، وتجرد الإشارة إليه أن هناك خلاف بين المؤلفين والباحثين حول هذه الأساليب، هناك رأي يرى بأنه تبعا لتقسيم وتني WHITNEY لمناهج البحث العلمي، توجد ثلاثة أشكال للمنهج الوصفي وهي: أسلوب دراسة الحالة، البحث المكتبي الوثائقي وأسلوب المسح الاجتماعي[[14]](#footnote-15)، وهناك رأي ثان يرى بأن أساليبه هي طرق أو مناهج فرعية تتمثل في المسح الاجتماعي، دراسة حالة والمنهج المقارن (الدراسات السببية المقارنة)[[15]](#footnote-16)، والرأي الثالث يعتقد بانها تشمل: منهج دراسة الحالة، منهج تحليل المضمون، ونتهج المسح الاجتماعي[[16]](#footnote-17)، والموقف الرابع تقسيمها إلى أسلوبين هما: أسيلوب المسح الاجتماعي ودراسة الحالة[[17]](#footnote-18) ونعتقد بصفة هذا الرأي لأن كل من المنهج المقارن ومنهج تحليل المحتوى (المضمون) كليهما يعد منهجاً مستقلاً قائماً بذاته وهذا ما سوف نتطرق له تفصيلا في المحاور القادمة.

1. **أسلوب دراسة الحالة:**

تقوم هذه الطريقة أو الأسلوب في الدراسات الوصفية على دراسة حالة واحدة من كافة جوانبها، قد تكون هذه الحالة فردا ما أو جماعة أو مؤسسة عن طريق جمع جميع بيانات ومعلومات عن الحالة المدروسة[[18]](#footnote-19)، فهي دراسة معمقة للعوامل المتداخلة التي تمثل أصولها وموضوعها وعليه فماهو مفهومها وماهي خطواتها وتطبيقاتها في مجال العلوم القانونية والإدارية.

1. **مفهوم أسلوب دراسة الحالي:**

في واقع الأمر هناك خلاف بين المؤلفين في تكييفها، فالبعض يرى بأنها منهج علمي مستقل قائم بذاته نظرا لأهميتها في بعض الأبحاث[[19]](#footnote-20) ، لكن الراجح أن الكلام يصلح في مجال علم النفس أما في مجال العلوم القانونية فتطبق كأسلوب من أساليب المنهج الوصفي وحتى يتضح مدلولها أكثر لابد من تعريفها وخصائصها على النحو التالي:

1. **تعريف أسيلوب دراسة الحالة:**

وردت عدة تعاريف لدراسة الحالة كأسلوب ضمن المنهج الوصفي نذكر منها:

"هو عبارة عن بحث متعمق لحالة محددة يهدف الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على حالات أخرى متشابهة"[[20]](#footnote-21).

وعرف كذلك: "الطريقة العلمية لجمع المعلومات والبيانات لدراسة السيرة لحالة او أكثر وتطورها في الماضي والحاضر وتكون الحالة عبارة عن فرد أو جماعة أو مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أو مجتمع محلي، أو مجتمع عالمي، أو مجموعة دول"[[21]](#footnote-22).

وعُرف أيضا: "منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، فردا كان أم مؤسسة أم نظاماً اجتماعيا بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة، وكغيرها من الوحدات المتشابهة"[[22]](#footnote-23)، باستقراء هذه التعاريف يتضح بأن أسلوب دراسة الحالة ماهو إلا طريقة علمية تقوم على جمع معلومات وبيانات شاملة للحالة المدروسة بغض النظر عن حجمها أو نوعها.

1. **خصائص أسلوب دراسة الحالة:**

من خلال التعاريف السابقة لأسلوب دراسة الحالة يمكن استخلاص أهم مميزاته وأمثلة في ما يلي:

* ليس ضروريا أن تكون الحالة فرداً واحد، بل قد تكون جماعة او نظاما اجتماعيا أو مؤسسة أو مجتمعاً أو مجموعة مجتمعا.
* ما دام أن دراسة الحالة ينصب على الوحدات الاجتماعية سواء كانت صغيرة أو كبيرة فإن هذه الوحدة قد تكون جزء من دراسة إحدى الحالات، كما قد تكون حالة قائمة في حد ذاتها في دراسة أخرى.
* يقوم هذا الأسلوب على أساس التعمق في دراسة الحالة أو الوحدة من كافة جوانبها دراسة مركزة ومكثفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي لها.
* يستخدم أسلوب دراسة الحالة في كثير من الأحيان كمكمل للدراسات المسحية، بمعنى وجود نوع من التكامل بين دراسة الدالة وأسلوب المسح الاجتماعي[[23]](#footnote-24).
* يتميز أسلوب دراسة الحالة بخاصة تعميم النتائج المتوصل إليها على باقي الوحدات المشابهة خاصة إذا كان الحالة كبيرة الحجم (مجتمع الدراسة)[[24]](#footnote-25).
1. **خطوات دراسة الحالة:**

تمر الدراسات الوصفية التي تعتمد على أسلوب دراسة الحالة بعدة خطوات أو مراحل يمكن اجمالها فيما يلي:

* تحديد الحالة المراد فحصها ودراستها وذلك باختيار العينة المناسبة مثلا.
* دراسة هذه العينة وذلك بجمع أكبر قدر ممكن حولها من المعلومات أو البيانات وذلك عن طريق دراسة التاريخ الشخصي لهذه الحالة، كما يمكن الاستعانة بمختلف أدوات البحث العلمي كالملاحظة، المقابلة، الاستبيان، المصادر والوثائق، الإحصاء وغيرها من الأدوات التي يمكن إعمالها في مجال القانون.
* وضع فرضيات أولية لتفسير المشكلة، عواملها، نشأتها وتطورها.
* اقتراح نوع المعاملة أو العلاج للحالة المدروسة.
* إعداد تقرير الحالة أو كتابة البحث عنها.
* المتابعة والاستمرار، للتأكد من صدق التشخيص ومناسبة العلاج[[25]](#footnote-26).
1. **تطبيقات دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية والإدارية:**

إذا كان مجال تطبيق هذا الأسلوب هو العلوم السلوكية وخاصة علم النفس الذي يعد مجالا خصباً له، فإنه يمكن تطبيق أسلوب دراسة الحالة في البحوث القانونية والإدارية باعتبارها أحد فروع العلوم الإنسانية والسلوكية، وذلك حسب طبيعة الموضوع المدروس ومشكلة البحث، فيظهر دور تطبيقات أسلوب دراسة الحالة خاصة في مجال العلوم الجنائية، كعلم الاجرام والعقاب وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع الجنائي وغيرها، فمثلا لمعرفة الأسباب أو الدوافع الاجرامية في مكان معين وزمان ما و.... بذاتها يتعين على الباحث التعمق في دراسة الحالة، فنحن اليوم في أمس الحاجة إلى بناء أو إنشاء نظريات جديدة تفسر لنا (السلوك الاجرامي) خاصة مع ظهور أشكال وأساليب جديدة للإجرام وذلك للتقليص من بؤرة الجريمة[[26]](#footnote-27).

 كما تكثر استخدامات هذا الأسلوب في مجابهة ومحاربة الكثير من الظواهر القانونية كدراسة ظاهرة الطلاق، وأبعادها، ظاهرة الاضراب، البيروقراطية، التعسف في استعمال السلطة ، البطالة، الشركات التجارية، النمو الاقتصادي، إضافة إلى الكثير من الأبحاث والدراسات القانونية التي تعتمد في جانها التطبيقي على نموذج معين وهو هنا بمثابة دراسة الحالة.

1. **تقييم أسلوب دراسة الحالة:**

يقصد بتقييم أسلوب دراسة الحالة نقده نقداً علمياً بناءً، وذلك بذكر أهم مزاياه ومحاسنه وأهم عيوبه أو مساوئه وهي على النحو التالي:

1. **المزايا أو المحاسن أو الإيجابيات:**

وتتمثل فيما يلي:

* اتساع وتشعب المجالات التي يمكن فيها استخدام أسلوب دراسة الحالة في مختلف فروع القانون العام والخاص.
* التعمق في الدراسة والنفاذ إلى كل أبعادها وعدم الاكتفاء بجوانبها السطحية أو الوصفية الخارجية.
* دراسة مختلف المؤشرات والعوامل المؤثرة في الحالة أو الظاهرة أو السلوك والعلاقات السببية بين إجراء الظاهرة أو الحالة المدروسة.
* يسمح بالحصول على بيانات ومعلومات شاملة وعلى تحليل كيفي ويهتم بالموقف الكلي وبصورة متتابعة.
* يعتبر أسلوب دراسة الحالة مصدر جيد للفرضيات.
* يعد أسلوب ديناميكي حركي يُساعد على تكامل وتطور المعرفة[[27]](#footnote-28).
1. **العيوب:**

تتمثل أهم سلبيات هذا الأسلوب فيما يلي:

* التشكيك في مدى الثقة المنبثة على المعلومات أو البيانات المتحصل عليها بهذا الأسلوب وذلك لعدم التوصل إلى التفرقة بين دراسة الحالة كمنهجاً أو كأسلوب أو أداة من أدوات المنهج الوصفي.
* ضعف عامل الموضوعية في البحوث القانونية المبنية على أسلوب دراسة الحالة لإمكانية تدخل ذاتية الباحث في تفسير النتائج، بمعنى صعوبة تحديد مدى صدق المعطيات وتفسيرهاّ.
* تعميم النتائج يتطلب تطابق الحالات أو الظواهر المدروسة مع مجتمع الدراسة أو المجتمع الكلي ككل، وهذا ما يتعارض وطبيعة العلوم السلوكية ومنها القانون مع إمكانية وجود حالات شاذة لا يمكن التعميم عليها، أمر مستحيل.
* قد لا يعتبر البعضُ هذه النظرية علمية بشكل كامل[[28]](#footnote-29).
1. **أسلوب المسح الاجتماعي:**

إن أسلوب المسح أو الدراسات المسحية يشبه إلى حد كبير أسلوب دراسة الحالة، غير أنهما مختلفات في المستوى والمال، ذلك أن دراسة الحالة هي أكثر عُمقاً لكنها تتم في مجال أو نطاق ضيق ومحدود، بينما تتصف الدراسات المسحية بأنها أكثر شمولا في مجالها وأوسع نطاقا وأقل عمقا من دراسة حالة ومن أشهر الدراسات المسحية، مسح الرأي العام، مسح السوق والمسح الاجتماعي[[29]](#footnote-30)، وعليه ماهو مفهوم المسح الاجتماعي؟ وماهي مراحله؟ وأهم تطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية؟

1. **تعريف المسح الاجتماعي:**

لقد عرف "وتني whitney" المسح الاجتماعي بأنه: "محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو منطقة" وعرفه "مورس" بأنه: "منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية وذلك باتباع طريقة علمية منظمة".

وعُرف أيضا: " طريقة علمية منظمة يتبعها الباحث في جمع المادة العلمية حول موضوع البحث وطريقة الجمع شاملة للأعضاء المبحوثين أو أن يكون المسح بالعينة الكبيرة الممثلة لمجتمع البحث"[[30]](#footnote-31)، من خلال هذه التعاريف يتضح بأن أسلوب المسح الاجتماعي هو نوع من الدراسات المسحية يتمثل في طريقة دراسة ظاهرة أو حادثة اجتماعية باستخدام أحد أدوات البحث العلمي أو أكثر كالملاحظة، المقابلة والاستبيان باعتبارها الأكثر تطبيقا وإعمالا في مجال القانون.

1. **مراحل أسلوب المسح الاجتماعي:**

لقد حدد (كاردوج جونس Cardog Jones) أهم خطوات الدراسة العلمية المبنية على أسلوب المسح الاجتماعي وحصرها فيما يلي:

1. مرحلة التعريف بالبيئة أو مجتمع الدراسة وبيان حدودها كأن تكون منطقة جغرافية معينة (مدينة، قرية، حي...إلخ).
2. مرحلة الوصف الدقيق: وذلك استعانة بأحد أدوات البحث العلمي كإجراء مقابلة أو تقديم استبانة لمفردات مجتمع الدراسة طلبة في الجامعة، موظفين في إدارة، أناس في الشارع...إلخ.
3. مرحلة إيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة الداخلة في تكوين الظاهرة أو الحادثة أو السلوك محل الدراسة والبحث[[31]](#footnote-32) مثلا: تقييم نظام LMD أو ظاهرة من الظواهر الاجرامية كجريمة اختطاف الأطفال، التحرش الجنسي، تقييم الدراسة عن بعد وأداء منصة المودل، تعديل الدستور، تدفق الانترنت، وأثر على مختلف القطاعات وغيرها من الدراسات المسحية الاجتماعية، فبعد تجميع البيانات والمعلومات الكافية حول الظاهرة المبحوثة يقوم الباحث بتحليلها ودراستها وفحصها لمعرفة الأسباب والعوامل والعلاقات السببية واستخلاص النتائج والقوانين لكتابة تقرير البحث.
4. **أنواع المسوح الاجتماعية:**

هناك عدة تصنيفات للدراسات المسحية تبعا لمعايير مختلفة تم اعتمادها في التقسيم يمكن ذكر بعضها:

1. **من حيث الهدف:** تصنف الدراسات المسحية بالنظر إلى الغاية أو الهدف منها وكذلك مدى عمق الدراسة إلى:
* **المسوح الوصفية:** هدفها تحديد موضوع الدراسة وضبط أبعاده والإلمام بخصائصه ومميزاته.
* **المسوح التفسيرية:** حيث يتم في هذا النوع من المسوح الاجتماعية التفسيرية أو النقدية الربط بين السلوكات أو الظواهر والقوانين التي تحكمها وتحليل ودراسة وعلاقة الظواهر الجزئية بالمبادئ والنظرية العامة.
1. **من حيث حجم الظاهرة أو مجتمع الدراسة**: تقسم البحوث المسحية إلى نوعان:
* **المسوح الشاملة**: تدرس جميع مفردات الظاهرة أو المجتمع الكلي ككل.
* **المسوح بالعينة:** حيث يتم في هذا النوع دراسة عينة من الجماعة أو مجتمع الدراسة أو الظاهرة ككل.

**ج- من حيث مجال البحث:** تقسم البحوث المسحية في هذه الحالة إلى نوعان:

* **مسوح عامة:** تهتم بمسح ودراسة الظاهرة بشكل شمولي من أجل دراستها من كل الجوانب (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، السياسية) كدراسة عوامل الاجرام في جرائم التحرش الجنسي مثلا.
* **مسوح متخصصة:** وهي التي تركز على جانب أو جوانب محددة كبؤر اهتمام وتقتصر على جانب من الحياة الاجتماعية بكل دقة، مثل الاكتفاء بأثر الجوانب الاجتماعية في الاجرام[[32]](#footnote-33).
1. **تطبيقات أسلوب المسح الاجتماعي في مجال العلوم القانونية والإدارية:**

إن تحديد ميدان استخدام أسلوب المسح الاجتماعي مرتبط بطبيعة الموضوع المدروس وإذا رجعنا إلى مجال العلوم القانونية والإدارية فإن أول من استخدمه هو جون هوارد (John Howard)، حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المساجين، وعمل على جمع الحقائق والأرقام مُباشرة من السجون والمساجين وإحصائها وقام بدراسة مسحية شاملة حول أسماء المساجين وأعدادهم وتواريخ سجنهم، وظروفه ومختلف المشاكل التي كانوا يعانون منها بسبب الأمراض والرعاية الصحية السيئة، وغيرها من الظروف غير الملائمة، ثم قام بتقديم بحثه في إنجلترا ونوقش على مستوى مجلس العلوم البريطاني، فصدرت تشريعات ادرت إلى إصلاح السجون في انجلترا والنظام العقابي ككل في تلك الدولة[[33]](#footnote-34).

كما يمكن تصور إجراء مسوح اجتماعية في مختلف فروع القانون العام والخاص حول ظواهر وسلوك معينة، مثل إجراء دراسة مسحية لطلبة كلية الحقوق بجامعة 8 ماي 1945 ( قالمة حول تقييمهم لتجربة الدراسة عن بعد مثلا، أو مدى امتثالهم للتدابير الوقائية والبروتوكول الصحي لكوفيد 19، إجراء دراسة مسحية لمختلف بدليات ولاية قالمة حول البيروقراطية الإدارية أو تسريح العمال بسبب الوضع الاقتصادي المتدني الناجم عن تداعيات كوفيد 19 وغيرها من المواضيع التي يمكن اخضاعها للدراسة المسحية.

1. **تقييم أسلوب المسح الاجتماعي:**

مثله مثل أسلوب دراسة الحالة تعرض أسلوب المسح الاجتماعي إلى جملة من الانتقادات أو العيوب، رغم أنها لم تقلل من إيجابياته في مختلف مجالات العلوم بما فيها العلوم القانونية والإدارية، ويمكن اجمال أهم إيجابياته وسلبياته فيما يلي:

1. **المزايا:** تتمثل أهم إيجابيات أو محاسن هذا الأسلوب في النقاط التالية:
* أن أسلوب السمح الاجتماعي أقل تكلفة مقارنة بأسلوب دراسة حالة من خلال اللجوء إلى عينات نموذجية بدلا من الحصول على المعلومات أو البيانات في فرد أو في حالة وحادة.
* بالإضافة يعد طريقة كفؤة تمكم من ملاحظة سلوكات الأفراد وردات فعلهم من خلال ما يعبرون عنه بأنفسهم مباشرة في عملية المسح.
* يمكن تعميم النتائج الأولية المتحصل عليها على مجتمع الدراسة الكلي على عكس أسلوب دراسة الحالة.
* كما أن المعلومات والبيانات المتحصل عليها بهذا الأسلوب تكون حديثة وأصيلة مباشرة من مصادرها.
1. **العيوب:** رغم كل المزايا التي يحققها هذا الأسلوب فإن له نقاط ضعف أو سلبيات يمكن إجمالها فيما يلي:
* إن أسلوب المسح الاجتماعي مصمم للتركيز أو التأكيد على قضايا محددة، مما قد يجعل منه أداة ضعيفة للحصول أو التعمق في الظاهرة المدروسة.
* ضعف وقلة البيانات والمعلومات خاصة إذا استعنا بالاستبيان ولعدم رجوع الاستبيانات أو عدم الإجابة عنها.
* مدى مشروعي التعيمم خاصة في المسوح المتخصصة والمضبوطة بحيز جغرافي صعير مقارنة بمجتمع الدراسة ككل خاصية في مجال العلوم القانونية والإدارية[[34]](#footnote-35).

**رابعا: تطبيقات المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية والإدارية:**

يهتم المنهج الوصفي بذكر الخصائص والمميزات للظاهرة أو الحادثة أو السلوك الموصوف معبرا عنه بصورة كمية أو كيفية دقيقة[[35]](#footnote-36)، كذلك تكثر استخداماته في مجال الدراسة السلوكية ككل، أما في مجال العلوم القانونية والإدارية ، فإن مجالات استخدام هذا المنهج تتنوع وتتسع لتشمل كل فروع القانون العام والخاص، حيث يعرف تطبيقا واسعاً في الدراسات القانونية الوصفية خاصة النظرية التي تعتمد على أسلوب دراسة الحالة –نموذجا- أو المسح الاجتماعي ومثال ذلك الأبحاث والدراسة في العلوم الجنائية كتحديد ماهية الجرائم والعقوبات المقررة لها، البحث في مختلف العوامل الاجرامية وأثرها في الجريمة، دراسة النظم والمؤسسات العقابية وبدائلها، إضافة إلى العديد من الأبحاث في مجال القانون الإداري مثلا: التنظيم القضائي الإداري، ماهية القرارات والعقود الإدارية، الضبط الإداري وغيرها، إضافة إلى مختلف الأبحاث والدراسات القانونية سواء في القانون المدني أو التجاري أو الأسرة أو القانون الدولي العام فكل فروع القانون تتضمن دراسات وصفية خاصة في نطاقها النظري أو الموضوعي أو التفسيري.

**خامسا: تقييم المنهج الوصفي:**

يتميز المنهج الوصفي كغيره من مناهج البحث العلمي القانوني بجملة من المزايا والعيوب يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1. **المزايا:** تتمثل إيجابيات البحوث الوصفية القانونية في النقاط التالية:
* أنه يقدم للمختصين في مجال القانون بيانات ومعلومات وحقائق عن واقع الظاهرة المدروسة حاليا.
* يبين الروابط والعلاقات بين مختلف الظواهر أو الظاهرة نفسها كتوضيح العلاقة بين الأساليب والنتائج.
* يساعد في التبؤ العلمي[[36]](#footnote-37)بأبعاد ومستقبل الحادثة أو الظاهرة القانونية للتحكم فيها وتجنب عواقبها.
* يعد المنهج الأكثر استعمالا وشيوعاً في مختلف أبحاث القانون إذ لا يكاد يخلو أي بحث قانوني من المنهج الوصفي حتى ولو في جزء منه.
1. **العيوب:** رغم مزايا المنهج الوصفي والدراسات الوصفية ككل غير أنه لم يسلم من الانتقاداتأو العيوب ومنها:
* يعتمد الباحث على بيانات ومعلومات خاطئة أو غير مؤكدة من مصادر غير موثوقة.
* قد يضفي الباحث نوع من الذاتية في جمعه للمعلومات بحيث يتحيز إلى مصادر معينة تزوده بما يرغب من معلومات وبالتالي يبتعد عن الموضوعية.
* غالبا ما يتم دمج المعلومات في الدراسات الوصفية من عدة أفراد، لذلك فإن عملية جمع المعلومات تتأثر بتعدد الأشخاص الذين يجمعونها وبطرقهم وأساليبهم المختلفة.
* يتم إثبات الفروض (الفرضيات) في البحوث الوصفية عن طريق الملاحظة وهذا ما يقلل من قدرة الباحث على اتخاذ القرار الصحيح حول الفرضية الأرجح.
* إن قدرة البحوث والدراسات الوصفية على التنبؤ العلمي خاصة في مجال العلوم القانونية تبقى محدودة وذلك لصعوبة وتعقيد الظاهرة السلوكية وسرعة تغيرها في الزمان والمكان[[37]](#footnote-38).
* كل هذه الانتقادات لم تُنْقص من قيمة المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية والإدارية غير أنه لا يكفي لوحده لتغطية كل الدراسات القانونية بمختلف أنواعها ومجالاتها.

:

1. - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 138. [↑](#footnote-ref-2)
2. -المرجع نفسه، نفس الصفحة [↑](#footnote-ref-3)
3. - عمار بوحوش ومحمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 139. [↑](#footnote-ref-4)
4. - بلخير سديد، المرجع السابق، ص 122. [↑](#footnote-ref-5)
5. - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 139. [↑](#footnote-ref-6)
6. - راجع في ذلك: عمار بوحوض ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 139، ص 140. [↑](#footnote-ref-7)
7. - صلاح الدين شروج، مرجع سابق، ص 151. [↑](#footnote-ref-8)
8. - المرجع نفسه، ص 152. [↑](#footnote-ref-9)
9. - رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسيته النظرية وممارسته العملية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 191. [↑](#footnote-ref-10)
10. - محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 58. [↑](#footnote-ref-11)
11. - المرجع نفسه، نفس الصفحة. [↑](#footnote-ref-12)
12. - حامد جهاد الكبيسي، مناهج البحث العلمي في العلوم الإدارية، الطبعة الأولى، دار غيدان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 21، 22. [↑](#footnote-ref-13)
13. - المرجع نفسه، ص 23. [↑](#footnote-ref-14)
14. - سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني، المرجع السابق، ص 49. [↑](#footnote-ref-15)
15. - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 170. [↑](#footnote-ref-16)
16. - بلخير سديد، المرجع السابق، ص ص 123، 124. [↑](#footnote-ref-17)
17. - مكي مصطفى، البحث العلمي آدابه، وقواعده ومناهجه، دار هومة، الجزائر، 2013. [↑](#footnote-ref-18)
18. - سهيل رزق دياب، المرجع السابق، ص ص، 94، 95. [↑](#footnote-ref-19)
19. - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 156 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-20)
20. - حامد جهاد الكبيسي، المرجع السابق، ص 27. [↑](#footnote-ref-21)
21. - بلخير سديد، المرجع السابق، ص 123. [↑](#footnote-ref-22)
22. - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 157. [↑](#footnote-ref-23)
23. - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 174. [↑](#footnote-ref-24)
24. - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص ص 133، 134. [↑](#footnote-ref-25)
25. - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 157 وعمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 131. [↑](#footnote-ref-26)
26. - كجرائم الفساد، المخدرات، الجرائم الالكترونية، جرائم السيئة المختلفة، جرائم العرض والشرف وغيرها، عقوبة الإعدام... [↑](#footnote-ref-27)
27. - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 158. [↑](#footnote-ref-28)
28. - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص ص 135، 136. [↑](#footnote-ref-29)
29. - مكي مصطفى، المرجع السابق، ص 107. [↑](#footnote-ref-30)
30. - أنظر في ذلك: بلخير سديد، المرجع السابق، ص 124.

رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 170. [↑](#footnote-ref-31)
31. - رشيد الشميم، المرجع السابق، ص ص، 170، 171. [↑](#footnote-ref-32)
32. - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 171 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-33)
33. - رشيد شميشم، المرجع السابق ، ص 172. [↑](#footnote-ref-34)
34. - حامد جهاد الكبيسي، المرجع السابق، ص ص 33، 34. [↑](#footnote-ref-35)
35. - سهيل رزق دياب، المرجع السابق، ص 82. [↑](#footnote-ref-36)
36. - من أهداف العلم والبحث العلمي بما فيه القانوني معرفة الماضي والتحكم في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، بمعنى محاولة إيجاد حلول أولية للمشكلات المستقبلية ذات الطابع القانوني للحد من أضرارها ومخاطرها والتحكم فيها مثل بعض الجرائم التي لم تكن معروفة من قبل جرائم البيئة، الفساد، الجريمة الالكترونية. [↑](#footnote-ref-37)
37. - عمار بوحوش ومحمود الذنيبات، المرجع السابق، ص ص، 144، 145. [↑](#footnote-ref-38)